

## الفصل الثامن

### نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

- المبحث الأول - مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني - الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي .
- المبحث الثالث - تقييم سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية .
- المبحث الرابع - أوضاع التوازن الدولي الراهن لو توازن الرعب النووي .



## الفصل الثامن

### نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

#### المبحث الأول

#### مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

أوضحنا في تحليلنا لظاهرة القوة القومية كيف أن هناك إختلافات فسي القوى النسبية للدول تبعاً لما هو متاح لكل دولة من المكونات المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة . وقد دفعت هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع إمكانات القوة بين الدول ، بالكثيرين إلى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى (Balance of Power) الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات ، ويضيفون ان الإلمام بالفرضيات النظرية التي ينشئ عليها هذا النظام وإدراك الحقائق الرئيسية التي تحيط بتطبيقه في الواقع ، يساعد إلى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بتوابع السلوك الدولي(١) .

والفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ، هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع ، وهذا الصراع لا تملية عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب ، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن للدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حصرية الدول الأخرى واستقلالها ، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلافات قوى مضادة . أو بعبارة أخرى ، فإن محاور القوى المضادة ، المتعادلة أو شبه المتعادلة ، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداه على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع

بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة . ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه  
هنا أثرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي ، بينما يتعلق ثانيهما بحماية  
استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات (٢) .

نخلص من هنا إلى أن مبدأ توازن القوى يستند على ركيزتين أساسيتين :

١ - أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها  
هدف واحد ، هو الأبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى ،  
وردد العدوان .

٢ - أنه في أى موقف دولي ، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هنا  
النظام - أى نظام توازن القوى - على توليد ضغوط متعادلة  
ومتعاكسة ، وبذلك يمكن تفادي أى إختلال في علاقات القوى في  
توزيعاتها القائمة (٣) .

وتنقسم توازنات القوى بهذا المفهوم التحليلي إلى نوعين :

( أ ) توازنات القوى البسيطة ( Simple Balance ) وهي التي  
تكون إما من دولتين متعادلتى القوى أو من مجموعتين من القوى المضادة  
والتي هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي . ومن أمثلة هذه التوازنات  
البسيطة : التحالف الفرنسي الروسي في عام ١٨٩٣ ضد التحالف الثلاثي الذي  
كان مكوناً من ألمانيا والامبراطورية النموية المجرية وإيطاليا ، وكذلك محور  
برلين روما الذي قام في عام ١٩٣٥ ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم .

( ب ) توازنات القوى المعقدة أو المتعددة ( Multiple Balance ) وهي  
التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة  
بعضها البعض ، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات  
في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى . وأبرز تصوير لذلك ، أوضاع التوازن  
التي وجدت في أوروبا في القرن الثامن عشر ، ففى غرب أوروبا وممتلكاتها  
عبر البحار كان أطراف التوازن هم بريطانيا من جهة وفرنسا وأسبانيا من

جهة أخرى ، وفي وسط وشرق أوروبا كان أطراف التوازن هم النمسا وبروسيا من ناحية وروسيا وتركيا من ناحية أخرى ، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى (٥) .

## المبحث الثاني

### الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي

هناك عدد من الوسائل والأدوات التي كانت تتبعها الدول لتحقيق مبدأ توازن القوى فيما بينها - وفقاً للمفهوم التقليدي الذي سلفت الإشارة إليه - ومن أهم هذه الوسائل :

#### ١ - سياسة فرق تسد Divide and Rule :

وتقوم هذه السياسة في مضمونها على محاولة الإبقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من الضعك والإتقسام لإضعاف قواها وخلق الشغرات التي يمكن التناذ منها ضمناً لعدم حدوث إختلال قوة في غير صالح هذه الدولة . وأوضح الأمثلة على هذا : سياسة فرنسا تجاه ألمانيا التي اعتبرتها القوة الرئيسية الماتوة لها في أوروبا ، وكذلك السياسة السوفيتية في أوروبا التي قامت على معارضة جميع أشكال الاندماج أو الوحدة الأوروبية ، على أساس أن مثل هذا الاندماج كان لا بد وأن ينتهي بخلق كتلة غربية قوية وموحدة معادية للاتحاد السوفيتي ، وفي ذلك بالطبع ما فيه من تهديد لأمنه ومصالحه الاستراتيجية العليا ، وقيام حلف وارسو كقوة مضادة لحاف الاطلنطي يبرهن على هذه المخاوف السوفيتية(٦) .

كما تعتبر بريطانيا من أكبر القوى الأوروبية التي طبقت بنجاح سياسات فرق تسد للحيلولة دون نشوب محاور قوى دولية مضادة لمصالحها . فبالإضافة إلى تمجدها المستمر بهذه القاعدة الأساسية في سياساتها الأوروبية وبخاصة في القرن التاسع عشر ، حيث أمكنتها أن تقلم أظافر فرنسا النابليونية وأن تقيم ضدها

حلفاً مقلداً وأن تنفرد بالثوق والسيطرة ، فقد طبقت هذه السياسة أيضاً في بعض مناطق أخرى من العالم تهم مصالحها وأبرزها المنطقة العربية .

فمنذ الحرب العالمية الأولى شجعت بريطانيا قيام محاور سياسية وإقليمية متصارعة داخل الوطن العربي وذلك عن طريق تحريك بعض الحساسيات أو تغذية بعض المخاوف أو تشجيع بعض الترعات الاقليمية الضيقة ( مثلما فعلت عندما أيدت مشروع الهلال الحبيب أو مشروع سوريا الكبرى ) ، وذلك لكي تظل هذه المنطقة منقسمة على نفسها مما يسهل عليها استغلالها بالكيفية التي تتلاءم وأهدافها البعيدة . كما كان حلف بغداد الذي أقامته بريطانيا في عام ١٩٥٥ تطبيقاً مباشراً لهذه السياسة ، فمن طريقه أمكنها أن تقسم العالم العربي إلى معسكرين متخاصمين ، أحدهما يؤيد هذه الأحلاف وينضم إليها ، والآخر يعارضها ويندد بها ويقود الحملة المناهضة لها .

## ٢ - سياسة التعويضات :

والمقصود بالتعويضات أساساً ، التعويضات الإقليمية ( Territorial Compensation ) وقد سيطرت هذه السياسة التي استخدمت في إقرار مبدأ توازن القوى ، في القرن الثامن عشر . وقد ورد ذكرها صراحة في معاهدة أوترخت التي عقدت في عام ١٧١٣ والتي أنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الأسبانية ، إذ اعتبرت التعويضات الإقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير . وتبعاً لذلك قسمت كل الملكات الاسبانية في أوروبا ومستعمرات أسبانيا الخارجية بين عائلتي الهابسبرج والبوربون : كذلك فإن تقسيم بولندا ثلاث مرات في أعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ كان تطبيقاً عملياً ومباشراً لهذه السياسة بين الدول الأوروبية ، ففي المرات الثلاث قسمت بولندا بين روسيا والنمسا وبروسيا بطريقة كان يعتقد معها أن ذلك التقسيم يبقى على علاقات التوازن بين هذه القوى الكبرى .

وقد تطورت وسيلة التعويضات في مؤتمر فينا الذي إنعقد في عام ١٨١٥ حيث عين المؤتمر لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي ، بمقاييس الموقع

والامكانيات وتمتداد السكان ونوعياتهم ، وذلك حتى يسهل تطبيق أسلوب التصريفات الإقليمية بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طبق مبدأ التصريفات الإقليمية على شكل توزيع مناطق النفوذ الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى ، وكانت القارة الأفريقية باللغات الوجهة الرئيسية لهذا التوزيع الاستعماري ، وكل المعاهدات التي حصلت عليها هذه الدول الأوروبية ، كانت خاصة بالتنازل على مناطق النفوذ . فمعاهدة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول أثيوبيا أقرت بتقسيمها إلى ثلاث مناطق نفوذ على نفس النمط الذي أتبع في تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر . والمعاهدة الأنجلو روسية في عام ١٩٠٧ قسمت إيران بين بريطانيا وروسيا إلى منطقتي نفوذ للدولتين ، ونصت المعاهدة على أن لكل دولة مطلق السلطة في التصرف في منطقة نفوذها دون تدخل من جانب الدولة الأخرى (٧) .

وعموماً يمكن القول بأن مبدأ التصريفات والتنازلات الإقليمية كان في وقت ما من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول ، وكانت هذه التصريفات دائماً الهدف الرئيسي في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى (٨) .

### ٣- التسلح :

والتسلح أيضاً من الأساليب والأدوات الشائعة التي استخدمتها الدول إما في الإبقاء على توازن القوى القائم ، أو في إعادة تغييره على نحو مختلف .

عني أن التسلح كان يمثل سبباً رئيسياً وراء الاختلال المستمر في توازن القوى ، إذ أدى إلى سباق بين الدول التي كان بعضها هلبا التوازن ، مما أسهم بدوره في تعميق الشعور بعدم الأمن . مع الاستقرار وفقدان الثقة فيما بينها ، وهكذا وجدت الدول نفسها تدور في حلقة مفرغة في ظل شعورها بأن توازن القوى ليس أكثر من عملية نسبية ومؤقتة .

ومن أمثلة سباق التسلح في الماضي : المنافسة بين البحرية الانجليزية والبحرية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكذلك المنافسة بين القوة البحرية الفرنسية والقوة البرية الألمانية في نفس الفترة ، وفي الوقت الحالى توجد أمثلة لا حصر لها ، على المستويين العالمى والأقليمي ، توضح أثر سباق التسلح على علاقات القوى بين الدول المختلفة .

وبجانب سباق التسلح كوسيلة لحفظ توازن القوى ، فهناك الوسيلة العكسية الأخرى وهي الرقابة على التسلح (Arms Control) أو بمعنى آخر تنظيمه وفقاً لمعدلات يتفق عليها بين الدول الأطراف في هذه التدابير الدولية . إلا أن تطبيق هذا الاجراء صعب من الناحية العملية وذلك لأنه يتطلب إجراء تقييم دقيق لمخزون كل دولة من الأسلحة ولخصائصها النوعية ، حتى يتحقق التعادل من الناحيتين الكمية والكيفية ، وبلا يمكنه أن يسهم في حفظ التوازن في علاقات القوى بين الدول التي تعنيها هذه التوازنات .

والحالة الوحيدة التي طبقت فيها وسيلة الرقابة على التسلح وفقاً لمعدلات معينة ، كانت معاهدة واشنطن البحرية التي عقدت في عام ١٩٢٢ وفيها اتفقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا على التقييد بمراعاة نسب معينة في تسيحها البحري . على أن الذى سهل التوصل إلى عقد هذه المعاهدة ، هو أنها كانت جزءاً من تسوية سياسية وأقليمية عامة في منطقة الباسفيكي ، وكان الهدف منها هو إيجاد نوع من التوازن والاستقرار فى علاقات الدول التي لها مصالح في تلك المنطقة مع الإبقاء في نفس الوقت على الضوق البحري الأنجلو أمريكي (٩) .

#### ٤ - المحالفات (Alliances) :

في النظام السياسي الدولى القائم على مبدأ تعدد الدول ، تقوم المحالفات الدولية بالنور الأساسي والأكبر في الإبقاء على علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذى يحفظ هذا التعدد ويبقى عليه .

والدول عندما تقرر اللخول أطرافاً في محالفات دولية من نوع أو آخر ، فهي تفعل ذلك كما يقول هانس مورجانو ، ليس عن مبدأ وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات . وهي عندما تقارن بين الالتزامات التي ستقيد بها في هذه المحالفات الدولية وما قد تجلبه عليها من مخاطر ، وبين المزايا التي ستؤول إليها من وراء ذلك الارتباط ، فإن الحافز على اللخول طرفاً في هذه الترتيبات الدولية سيضعف بل وقد يتعلم كلية إذا ما تبينت بأسلوب الحسابات التي تجريها ان كلفة المخاطر هي الراجعة على كلفة المزايا .

ولكى ينشأ أى تحالف دولي ، فلا بد وأن يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة لأن هذه المصالح هي التي تشكل الأساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف برمته . والميزة التي يوفرها التحالف الرسمي في هذه الحالة هو أنه يضع إطار محتملاً لهذه المصالح المشتركة ، كما أنه هو الذي يعين السياسات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم تلك المصالح وتمييزها . ولكن ليس معنى ما تقدم أنه في كل مرة توجد فيها بعض المصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر ، يصبح من الممكن عقد محالفة رسمية ، فقد يتم التنسيق بين هذه المصالح بإجراءات يتفق عليها دون حاجة إلى عقد مثل هذه المحالفات الدولية .

وعند عقد أى محالفة دولية فإنه يكون من السهل تماماً تحديد الأطراف الخارجية المستهدفين بهذا التحالف ، ولكن الذي قد يثير نوعاً من عدم الاتفاق بين أطراف التحالف ويصبح بالتالي أصعب في تحديده أو التوصل إليه ، هو نوع السياسات التي يمكن للتحالف أن يتفلسفها من أجل بلوغ أهدافه ، وغالباً ما يتسمي الأمر ببلورة سياسات وسط تقبلها هذه الأطراف كلها ، وتكون الأساس نحو توزيع التزاماتها وأعبائها في إطار الهدف العام للتحالف .

وإذا كانت المصالح المشتركة هي القوة الدافعة والمحرك لقيام أى تحالف دولي ، فإن المحالفات الدولية يمكن أن تختلف من حيث الشكل أو المضمون تبعاً للتأثيرات النسبية التي يتركها كل واحد من العوامل المهمة الآتية :

( أ ) الطبيعة الخاصة لهذه المصالح المشتركة ، وأيضاً طبيعة العلاقات التي تربط بين الدول صاحبة تلك المصالح .

(ب) الكيفية التي تتوزع بها المزايا والتفوذ داخل هذه المحالفات الدولية

(ج) الكيفية التي يمكن بها تغطية هذه المصالح المشتركة في نطاق المجموع الكلي لمصالح الدول التي يمسها قيام هذه المحالفات ويؤثر فيها على نحو أو آخر .

(د) الفترة الزمنية التي يسرى فيها مفعول هذا التحالف القوي ، بمعنى هل يتطلب الدفاع عن المصالح المشتركة لأطراف التحالف وقتاً طويلاً نسبياً ، أم أن الأمر لا يتطلب أكثر من التجمع أمام ظرف طارئ معين ، ثم ينفض التحالف بعنه وهكذا .

(هـ) مدى فعالية التدابير المعمول بها أو مدى كفاءتها العملية في خدمة المصالح المشتركة التي تقوم هذه المحالفات الدولية على تحقيقها والدفاع عنها .

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن التمييز بين المحالفات الدولية تبعاً لما إذا كانت تخدم مصالح مادية متماثلة أو متكاملة ، وما إذا كانت تخدم مصالح مذهبية في الأساس . كذلك يمكن التمييز بين المحالفات العامة والمحالفات المحددة ، وبين المحالفات المؤقتة والمحالفات الدائمة وبين المحالفات الحية والمتحركة وبين المحالفات الحاملة ، وبين المحالفات التي تتوزع التزاماتها على أساس متبادل والمحالفات التي يلتزم فيها طرف واحد بكل شيء وتعفى فيها باقي الأطراف من أي التزام ، وأخيراً بين المحالفات التي تكون فيها المزايا إحتكاراً للدولة واحدة وتلك التي تتوزع فيها المزايا بصورة عادلة ومتوازنة ، وهكذا .

والأمثلة التطبيقية لهذه الاختلافات كثيرة ، فالتحالف الأنجلو أمريكي في أوروبا يقدم مثلاً بارزاً لمفهوم المصالح المتجانسة ، في حين أن المحالفة الأمريكية الباكستانية هي مثال لفكرة المصالح المتكاملة ، أما الحلف المقدس الذي عقد في عام ١٨١٥ فهو من أكثر الأمثلة تصويراً لفكرة المصالح المذهبية ، وكذلك الحال بالنسبة لميثاق الاطلنطي المعقود في عام ١٩٤١ ، ففي كلتا الحالتين كانت هناك مجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة التي أعلن المتحالفون

عن تقديمها واستعدادهم للدفاع عنها ، وقد فعلت الدول الغربية نفس الشيء فيما بعد دفاعاً عن قيمها ومعتقداتها ونظمها الاجتماعية ضد التهديد الشيوعي وكذلك كان الحال بالنسبة للدول الشيوعية عندما تحالفت مع بعضها بدعوى الحاجة إلى مواجهة أخطار التهديد الرأسمالي لها .

والمحالفات الدولية التي تركز على دعامة من المصالح المذهبية المجردة دون أن ترتبط هذه بمصالح مادية من نوع أو آخر عادة ما تكون محالفات خاملة . أما المحالفات التي تجمع بين المصالح المذهبية والمصالح المادية فهي محالفات حية ومتحركة ويامكانها أن تحشد وراسعاً قدرأ ضخماً من الحماس لها وهو ما يكسبها قوة واضحة على الفعل والتأثير . ويدخل التحالف الأجلو أمريكي ضمن الفئة الأخيرة من المحالفات الدولية التي تركز على اللعاطين معاً .

وأفضل المحالفات الدولية هي التي تتوزع فيها المزايا بين أطرافها على أساس متبادل ومتوازن في نفس الوقت ، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتحقق من الناحية العملية إلا في الأحوال التي تتكافأ فيها قوة الدول الأطراف في التحالف وحيث تكون مصالحها متجانسة تماماً . وأسوأ المحالفات على الإطلاق هي التي تتوزع فيها المزايا على أساس من إحتكار طرف واحد لها في حين تحصل الأطراف الأخرى بكل الأعباء دون فائدة موازية تجنيها بالمقابل ، وطبيعي أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا عند ما يكون طرف واحد في مركز الضوق الساحق في مواجهة الأطراف الأخرى ، ويشيع هنا النوع من الاختلال الشديد فسي توزيع مزايا المحالفات الدولية في الحالات التي تكون فيها المصالح متكاملة ، ذلك أن التكامل بطبيعته يفسح المجال أمام تقييم مصالح كل طرف بطريقة يظلم فيها البعض لحساب البعض الآخر .

وترتيباً على الحقيقة سالفة الذكر ، يمكن القول بأن توزيع المزايا داخل المحالفات الدولية يعكس كتقاعدة عامة ، طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف هذه المحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها . ولعل هنا الاعتبار بالذات هو الذي دفع ميكيا فيلي إلى تحذير الدول الصغرى من أخطار التحالف مع الدول الكبرى ، إلا في الأحوال الضرورية فقط .

والاستثناء الوحيد من القاعدة السابقة ، يقتصر على الحالات التي تتمتع فيها دولة صغيرة بميزة استراتيجية حاسمة من نوع أو آخر ، وتجد الدولة الكبرى نفسها مضطرة إلى التناحي عن اعتبارات القوة وتقديم بعض التنازلات في مقابل الافادة من تلك الميزة . ومن أمثلة ذلك العلاقة بين الولايات المتحدة وأيسلندا بسبب القيمة الاستراتيجية الضخمة لايسلندا في نظم الدفاع عن العالم الغربي ، الخ .

وأخيراً فإن المحالفات ذات الصبغة العامة أو الطابع العام ، لا تستمر لفترات طويلة ، وهذا النمط من المحالفات الدولية يكون أكثر شيوعاً فسي وقت الحرب ، حيث يكون الهدف العاجل المتفق عليه من قبل الدول الأطراف في مثل هذه المحالفات العامة هو كسب الحرب ضد أعدائها ، ولكن متى كسبت هذه الدول الحرب ، فإن اختلافات المصالح تبدأ في الظهور بينها مما يدفعها إلى الخروج عليها وإنهائها . ومن أمثلة المحالفات العامة ، التحالف بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية .

#### ٥ - المناطق العازلة ( Buffer Zones ) :

ومن الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى بين اثنتين من الدول القوية أو الكبرى ، العمل على وضع دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينهما ( buffer zone ) ، وعادة ماتكون هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة ولا تمثل خطراً على أمن ومصالح أى من الدولتين ، وتنحصر وظيفتها في تقليل احتمالات الإحتكاك أو التصادم بينهما من خلال وجودها كمنطقة فاصلة .

ونرجع قلرة هذه الدول الفاصلة على الاحتفاظ بإستقلالها إلى أن إقدام إحدى الدولتين على ضم هذه الدولة المحايدة إليها ، سيؤدي إلى حدوث إختلال في توزيع القوى بينهما ، الأمر الذي لن تقبله الدولة الأخرى ، وستقاومه في محاولة للاحتفاظ بعلاقة القوى الموجودة على ما هي عليه ، وبذلك فإن كل من الدولتين المتنافستين تقبل هذه الحقيقة ، وتترك المخاطر المترتبة على محاولة

تغيرها ، وهذا الوضع يكون في مصلحة الدول والمناطق الفاصلة وذلك من الناحيتين السياسية والقومية .

ولكن في حالات أخرى يكون الاحفاظ بالاستقلال السياسي للمناطق الفاصلة أمراً متعلماً ، وهي الحالات التي تنفق فيها القوى الكبرى على إقتسام هذه الدول إلى مناطق نفوذ فيما بينها ، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى إنهيار الكيان الاقليمي والسياسي لهله المناطق وفوبانه في كيان هذه الدول المتنافسة .

ومن أمثلة المناطق الفاصلة بولندا في الماضي كحاجز بين روسيا وألمانيا ، وبلجيكا وهولندا كحاجز بين فرنسا وألمانيا ، وسويسرا قبل الحرب العالمية الأولى حيث وقفت حاجزاً بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا . وفي القرن التاسع عشر كان الذي يفصل روسيا عن الامبراطورية البريطانية حاجز من الدول الصغرى الضعيفة ، وقد حرصت بريطانيا وقتها على الإبقاء على هذا الحاجز الفاصل رغم ضعفه . وكذلك هناك دول شرق أوروبا التي جعلتها معاهدة فرساي منطقة فاصلة بين روسيا وألمانيا وأطلقت عليها « المنطقة الوسطى » ، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة حين لم تكن أى من الدولتين تتدخل في ذلك الوقت في عداد الدول الكبرى ، ولكن بمجرد أن استعادت الدولتان قواهما بدأتا تتدخلان في هذا الحزام الفاصل من الدول الضعيفة واللى كان يمثل منطقة فراغ قوي يمكن لروسيا أو ألمانيا أن تتدخل لتملأه بقوتها الخاصة ، وكان ذلك مقدمة الصراع الدامي الذى نشب بين الدولتين فيما بعد .

وبالإضافة إلى هذه الأمثلة ، فإن هناك من يعتقد أن الحرب العالمية الثانية التي إنتهت بتدمير ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كقوى كبرى ، قد حولت أوروبا كلها إلى منطقة فاصلة بين روسيا من جانب وبين التحالف الأجلو أمريكي من جانب آخر .

أما عن الدول التي تقسم إلى مناطق نفوذ ، فمن أمثلتها ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث قسمت إلى دولتين لإحاطهما تحت النفوذ السوفيتي والأخرى تحت النفوذ الغربي ، وكذلك ما حدث في كوريا وفيتنام ، وما كاد أن يحدث في قبرص بين تركيا واليونان (١١) .

## ٦ - التدخل ( Intervention ) :

في بعض الحالات لا تتق بعض الدول في ولاء الدول الأخرى التي تتدخل معها كأطراف في علاقات تحالف إعتقاداً منها أن هذه الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالحها الذاتية إلى البحث عن علاقات تحالف جديدة أو محاولة إستغلال بعض أوضاع وعلاقات القوى بين المحالفات المنهضة لمصلحتها . وفي هذه الحالات تلجأ بعض الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشكل في ولائها بقصد ضمان وجود نظام سياسي موالي لها في الحكم ويكون أكثر ارتباطاً وولاء لهذا التحالف ، وذلك منأه من الضعف والأتوار بما يترتب على ذلك من إخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى (١١) .

ويوجه عام فإن للتدخل - كأداة لحفظ توازن القوى - شكلين متميزين ، وذلك بحسب ما إذا كان التدخل يتم بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى فسوى صورته القائمة ، أو تغييره في اتجاه أو آخر ، ويبدو ذلك كالآتي :

### أ - التدخل الدفاعي :

ومضمون التدخل الدفاعي (Defensive Intervention) هو إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغير في النظام السياسي الداخلي للدولة من الدول ، ولذلك فهي تتدخل لأجباب هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلى ما كان عليه .

ومن أمثلة ذلك : تدخل الحلفاء في روسيا بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، وتدخل بريطانيا في العراق في عام ١٩٤١ لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد ، وتدخل بريطانيا في اليونان في عام ١٩٤٤ ، وتدخل الاتحاد السوفيتي في بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وتدخل أمريكا في جواتيمالا عام ١٩٥٤ ، وفي كوربا عام ١٩٦١ وفي جمهورية الدومنيكان في عام ١٩٦٥ ، وفي شيلي عام ١٩٧٤ وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، بالإضافة إلى تدخلها في لبنان عام ١٩٥٨ ، وفي فيتنام منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٥ . وهكذا .

## ب - التدخل الهجومى :

ومضمون التدخل الهجومى ( Offensive Intervention ) هو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التى تمارس هذا التدخل .

ومن أمثله : تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية ( ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ) ، واستخدام الاتحاد السوفيتى الشيوعية الدولية ( الكومنترن ) في العشرينات من هذا القرن لتغيير بعض الأنظمة السياسية وتحويلها إلى الاشتراكية ، وتدخل ألمانيا النازية بالطابور الخامس في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأوروبية وعلى نطاق لم يكن معروفاً من قبل .

وتستختم الدول كأدوات لتدخلها المعونات الاقتصادية والعسكرية ، والضغط الدبلوماسى وما إلى ذلك من الوسائل والأساليب .

## المبحث الثالث

### تقييم سياسات توازن القوى التقليدى في العلاقات الدولية

إن تقييم الآثار العملية التى نتجت عن تطبيق سياسات توازن القوى التقليدى في العلاقات الدولية ، يكشف عن بعض الجوانب الإيجابية ، كما يكشف في نفس الوقت عن كثير من العيوب والسلبيات بل وحتى عن خطأ بعض الافتراضات الرئيسية التى اتبنت عليها فكرة توازن القوى ذاتها . فأما عن إيجابيات توازن القوى فتتركز في : -

( ١ ) إن تطبيق توازن القوى أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولى ، واستطاع أن يحول لفترة تزيد على ثلاثمائة عام - هي طوال فترة تطبيقه - دون إقتراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية . وهذا يفسر سبب الحروب المستمرة التى وقعت في المجتمع الدولى منذ ظهور نظام الدول القومية في عام ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فينا في عام ١٨١٥ ، ثم الحربين العالميتين في القرن العشرين ، فكل هذه الحروب وقعت لعدم تمكن دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم .

وترتياً على ما سبق ، فإن توازن القوى أعطى الدول المرونة الكافية في تكيف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بالشكل الذي يحفظ عليها استقلالها السياسي ويحمي كيانها القومي . وهذه القدرة على المناورة هي التي حالت دون إنتلاخ الدول الكبرى للدول الضعيفة ، مما كان سيترتب عليه إنكماش عدد الدول الأطراف في النظام السياسي الدولي .

( ٢ ) أما الميزة الإيجابية الأخرى المنسوبة إلى نظام توازن القوى ، فهي أنه وفر الأداة نحو ضمان السلم الدولي بصورة لم يكن في مقدور أى أداة أخرى أن تحققها . فالتوازن المتكافئ لعلاقات القوى كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة ، ولولا تطبيق سياسات التوازن ، لكان عدد الحروب التي يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف ما وقع منها فعلاً .

غير أن هذا المطلق الذي يربط بين توازن القوى والقدرة على ضمان السلم الدولي ، تعرض لبعض إنتقادات حادة منها : -

أ - إن هناك بعض الدول التي آثرت أن تتبع سياسة العزلة أو الحياد في السياسة الدولية ، وهذه الدول فقدت أهميتها كعامل لتصحيح الإختلال وبخاصة في ظروف الأزمات .

ب - أن الدول المتصارعة كانت تنظر إلى الأزمات الدولية من وجهة نظر مصالحها القومية أو الإقليمية الخاصة ، وليس من زاوية التوازن العالمي للقوى وما يرتبط به من مصالح المجتمع الدولي ككل ، وكان ذلك هو الآخر بمثابة عامل لإختلال واضح في الكيفية التي يعمل بها نظام توازن القوى .

ج - أنه حتى بافراض وجود هذا التعادل النسبي في قوى بعض الدول الأطراف في توازن القوى ، كما تقول النظرية التقليدية ، فقد وجدت حالات اعتقدت معها بعض هذه الدول أنها في وضع من التفوق المؤقت من ناحية القوة ، وأنها يمكن أن تحصل بموجب هذا التفوق المؤقت على بعض المزايا ، ولذلك لم تحجم عن إثارة الحرب كأداة توصلها إلى تحقيق ذلك الهدف .

د - أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من توازن القوى في ظل هذا النظام القائم على تعدد القوى وإقسامها ، هو الإبقاء على استقلال الدول ، ولكن النظام لا يوفر أية ضمانات فعالة لصيانة السلم الدولى(١٣) .

ولما عن سليات توازن القوى فهي متعددة ومنها :

#### ١ - عنصر علم التيقن في سياسات توازن القوى :

فكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع إحداها أن تحصل على القوة التي تتمكن معها من إحداث إختلال في أوضاع التوازن الموجود ، هي عملية آلية أكثر من أى شيء آخر ، وقد اثبتت على أن حسابات الدول وردود الفعل التي تليها لآراء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آلية دقيقة وعلى نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة ، لسر معها التوازن بشكل أو آخر .

وهذه الآلية في ردود الفعل وسياسات توزيع القوى ، تتطلب بالضرورة وجود مقاييس للحساب الكمي معترف بها ومضق عليها من قبل هذه الدول كلها حتى يتسنى تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها على نحو يحقق التبادل الذي يفترضه هذا النظام . وقد حاولت الدول فعلاً ، وكما ذكرنا أن تتوصل إلى معايير لقياس الكمي وبخاصة في التواحي الإقليمية والسكانية والسكرية ، الخ ، إلا أن القوة القومية ، وكما رأينا ، لا تبنى على العوامل والاعتبارات التي يمكن تحديدها كياً فقط ، وإنما هي مزيج من العوامل الكمية والكيفية في آن واحد .

وعلى ذلك فإن علم التيقن بخصوص سياسات توازن القوى ، إنما يرتبط في المقام الأول بطبيعة القوة القومية وبالصعوبات الكامنة في تقييمها ، والتي تبنى على التخمين أكثر مما تبنى على الحقيقة والواقع ، ولكن للتخمين مخاطره الواضحة ، ولهذا السبب يمكن القول بأن التكافؤ الذي ينسب إلى محالفات القوى ، هو تكافؤ وهمي أكثر من كونه تكافؤ فعلي أو حقيقي(١٤) .

في ضوء الاعتبارات التي ألمحنا إليها ، فإن نظرية توازن القوى تبدو وكأنها قانون مقبول ومعترف به في علم العلاقات الدولية كما هو الحال في بعض العلوم الأخرى التي يدور التحليل في جوانب كثيرة منه في إطار فكرة أو مبدأ التوازن ، ومن أمثلة ذلك : النظرية الاقتصادية الحديثة ، والعلوم الطبيعية والبيولوجية ، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، والنظم السياسية .

ولكن الأخذ بمبدأ التوازن في هذه التحليلات وثبوت قيمه تطبيقياً لا يعنى أن له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية ، حتى وإن كان ينظر إلى التوازن في علاقات القوى بين الدول على أنه يتم بطريقة آلية أو شبه آلية ، وعلى أنه عملية طبيعية وحتية وتتم في مصلحة المجتمع الدولي كله .

ومثل هذا المنطق الذي يبني على حتمية التوازن وآليته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد المصالح والعلاقات ، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من أوضاعه وجوانبه بصفة مستمرة ، يجعله في اعتقاد البعض أمراً نظرياً هو أقرب إلى الأوضاع غير المتعددة للمجتمع الدولي في الماضي ، منه إلى الواقع الدولي المعاصر . وعلى ذلك ، وكما يقولون ، فإن مبدأ توازن القوى لا يشكل نظرية علمية مقبولة ، لأن هذه النظرية لا بد وأن تستند إلى إفراضات سليمة ، وأن يتوفر نوع من الارتباط المباشر بين منطقتها وبين الأوضاع التي تحاول تفسيرها ووضع إجابات محددة بشأنها .

وقد إنبرى فريق آخر من المحللين للرد على ذلك بقولهم أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية سليمة ، ولكن تغير الظروف الدولية هو الذي حال دون استمرار تطبيق مبدأ التوازن بشكل إيجابي وفعال ، ومن أهم نواحي التغيير في رأيهم ، ظهور نظام الكتلتين الذي أفقد الدول الحرية والرونة السابقة في الدخول والمخروج على المحالفات في أي وقت (١٥) .

### ٣ - خطأ بعض الإقراصات التي بنى عليها نظرية توازن القوى :

يرى البعض أن نظرية توازن القوى تقوم على إقراض أساسي مؤداه أن الدول لا تربطها بعضها علاقات دائمة ، وإنما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة .

وهذا الاحتاد ، كما يقال ، يفصل حامل القوة عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاعتبارات الاقتصادية ، ذلك أن تعدد المصالح الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد بإتخاذ القرار الخاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير مرنة أو غير ممكنة في كـل الظروف كما يفترض المنافسون عن مبدأ توازن القوى .

وبالإضافة إلى الضغط الناتج عن التعدد في المصالح الاقتصادية ، فإن الانتقال من علاقة تحالف إلى علاقة تحالف آخر ، يتطلب جهوداً دعائية ضخمة لإقناع الرأي العام للتخلي بالعوامل والأسباب التي تملي التحول من جانب بعض الحلفاء إلى الجانب الآخر المضاف أو المعادي لهم وهو ما يفترض مبدأ توازن القوى أنه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمعات القوى .  
ويزيد من عدم مرونة الدخول والخروج من تجمعات القوى ، لزيادة تأثير العوامل الإيديولوجية في سلوك الدول ، وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على ذلك منها : -

أ - أنه على الرغم من الضغوط والتهديدات التي تعرضت لها يوغسلافيا كرد فعل من جانب الاتحاد السوفيتي لخروجها من الكومنتورم في عام ١٩٤٨ ، إلا أن يوغسلافيا لم تقدم على الدخول في علاقات تحالف مع الكتلة الغربية كرد على التهديدات السوفيتية .

ب - أنه على الرغم من العداء الشديد في العلاقات الصينية السوفيتية الذي يكاد يصل إلى حد الصدام المسلح ، إلا أن من غير المتصور أن يدخل الاتحاد السوفيتي أو الصين في تحالف مع الدول الغربية ضد الدولة الأخرى ، وهكذا .

ولكن هل يعني ذلك أن الدول لا تتحول بإتجاهاتها وإرتباطاتها من جانب إلى آخر ؟ بالطبع يحدث هذا التحول ، ولكن في ظروف قد يكشف عنها فيما بعد ، أن هذا التحول قام على نوع من الخداع والتخريب ، ومن أمثلة لك :

أولاً : دخول ألمانيا النازية مع روسيا السوفيتية في ميثاق عدم اعتناء في عام ١٩٣٩ وقبل قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ولكن الغزو الألماني للإتحاد السوفيتي أنهى هذا التحالف بنفس الطريقة المفاجئة التي ظهر بها .

ثانياً : إيطاليا التي حاربت في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ثم إلى جانب ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت فانضمت إلى جانب الحلفاء مرة أخرى بعد الحرب الثانية .

ولكن هذه الأمثلة ليست سوى إستثناءات قليلة ، ولكن الاتجاه العام ، كما يقره معظم المحللين والخبراء في الموضوع ، هو أن مرونة التحول أصبحت محدودة بدرجة كبيرة ، ومع تزايد لإرتباط الدول ببعضها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، فإن هذا التحول يصبح أمراً بالغ الصعوبة .

## المبحث الرابع لوضوح التوازن الدولي الراهن أو توازن الربع النووي

كان لظهور الأسلحة النووية ، أو أسلحة الدمار الشامل ، بروز نظام الكنتين في السياسة الدولية ، التي تمتلك كل منهما إمكانات هائلة من القوة النووية أثره في تغير معالم توازن القوى التقليدي والانتقال به إلى ما أصبح يعرف بتوازن الربع النووي (١٦) .

ويتماد التوازن النووي في بقاءه وإستمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل أى قدرة كل من الطرفين الأمريكى والسوفييتي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أى ظرف من ظروف المبادأة . ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجيية هامة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية ، أى أنه إذا تعرضت الولايات المتحدة مثلاً لهجوم نووي سوفييتي أياً ما كان عنفه أو شموله ، فيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها ، وتوجه ضربة إنتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفييتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية ، وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروب إنتحار متبادل بين أطرافها ، كما أنها هي التي تجعل من فكرة الحروب التقليدية المحلولة ، البديل المقبول لكارثة الحرب النووية .

وبصفة عامة ، فإن فكرة الردع النووي المتبادل أحدثت بعض التأثيرات الخطيرة في العلاقات الدولية التي من أهمها : -

أ - أن القوى العسكرية الكبرى في المجتمع الدولي إستطاعت أن تجري عملية تحييد متبادل لبعضها بتأثير الخوف من الأخطار الرهيبة التي يجلبها الإلتجاء إلى الأفعال الهجومية بالأسلحة النووية .

ب - أن زيادة فعالية الردع النووي المتبادل وتدعم إمكاناته وتنوع عناصره بين الطرفين أدت إلى تضاؤل احتمالات وقوع الحرب النووية ، ولم يعد من المتصور وقوع الحرب النووية إلا بطريق الخطأ أى بغير تدير متعدد من جانب أي منهما .

ج - إن فعالية أسلوب الردع النووي قد تسببت في خلق نوع من الاستقرار العسكري النسبي في بعض المناطق التي تعاني من التوترات السياسية الشديدة والمزمنة ، ذلك أنه قيد من قدرة الدول الكبرى على التدخل العسكري المباشر في بعض مناطق المواجهة التي لها مثل هذه الخطورة السياسية الشديدة .

د - أن الإحساس المتبادل بكل هذه الأخطار والمضاعفات بين القوى النووية المتعلق شعوراً بالتضامن بين هذه القوى ، وبخاصة في المواقف التي تظفي فيها المخاطر المحتملة على الأهمية الفعلية للمصالح موضع التنازع أو الصراع .

وقد تعرضت نظرية توازن الرعب النووي لمدد من الانتقادات التي تمثل في الآتي :-

أولاً : ينصرف أول هذه الانتقادات إلى الادعاء الذي يردده دعاة هذه النظرية من حيث الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية الاستراتيجية في الحيلولة دون نشوب حروب الانتحار المتبادل ، ويقول أصحاب هذا التقدير أنهم لا يرون سبباً يحول دون إتطبيق هذا المنطق نفسه على عالم يخلو من الأسلحة النووية . ففي الماضي وجدت قوى عسكرية شبه متعادلة من حيث إمكانات القوة المتاحة لها وكانت تستطيع القتال إلى آخر الشوط أى إلى حد القضاء التام ، ولكن ذلك لم يحدث إطلاقاً ، فإحدى هاتين القوتين كانت تبادر إلى الاستسلام قبل أن تتناقم الأمور وتصبح مسألة إنتحار قومي جماهي . وبالمثل فإن وضعاً شبيهاً بذلك يمكن أن يتحقق في ظروف الحرب النووية ، فالمعاملات التعميرية الأولى في هذه الحرب قد تنهي بإستسلام الطرف الذي يداخه اليأس من جراء فداحة التدمير الذي يعرض له .

لتانياً : أن نجاح أحد الطرفين في تحصين أهدافه الاستراتيجية ضد خطر التدمير المعادي يجعل هنا الردع المستقر يميل في جانبه ، وقد يفريه ذلك الوضع الجديد بشن هجوم نووي مفاجيء دون إكترات بالمخاطر التي سيتعرض لها من جراء الرد عليه بضربات إنتقامية ، ومن هنا فإن الردع المستقر ، حتى يفترض تحقق شرط التكافؤ النووي ، يفقد أساسه إذا لم تستمر مدن كل من الجانبين كرهائن في يد الجانب الآخر .

لتانياً : أن هذه النظرية تجمد أوضاع التوازن الدولي في إطار من الاستاتيكية التي لم تظهر قط في تاريخ العلاقات الدولية ، فالثورة التكنولوجية في قطاع أسلحة الدمار الشامل بتطوراتها المستمرة والمذهلة ، لا بد وأن تغير الكثير من الافتراضات والتوقعات التي تبنى عليها نظرية الردع النووي المتبادل في نطاق الامكانيات والمفاهيم الحالية ، ومن ثم ، فإن أوضاع التوازن هذه لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة من الزمن .

وابعاً : إن توازن الرعب النووي تغلب عليه الطبيعة اللاموضوعية بشكل أوضح منه في حالة توازن القوى التقليدي ، فإستمرار التوازن يعتمد على تصورات الأطراف المتخاصمة أكثر مما يعتمد على التقسيم الموضوعي للامكانيات العسكرية لكل طرف كما هو الحال بالنسبة للتوازن التقليدي . ولا تقتصر لا موضوعية توازن الرعب النووي على جانب التصورات وما تتركه من تأثيرات على سلوك أجهزة وضع القرارات المسئولة ، وإنما تعداها إلى ناحية أخرى ، ربما كانت أكثر أهمية ، وهي أنه إذا كان في مقدور الأطراف الداخلة في هذا الشكل من أشكال التوازن أن تصل إلى حكم تقديري بشأن ما لا يمكن إعتبره مقبولاً من وجهة نظر مصالحها وأمنها القومي ، فقد يتغير عليها أن تتوصل إلى حكم قاطع بشأن ما لا يمكن إعتبره مقبولاً بالنسبة لخصومها . ومن هنا ينشأ مجال واسع للاختلاف حول تفسير الأوضاع المختلفة المتعلقة بهذا التوازن ، وكذلك حول المتغيرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية ودرود الفعل التي يمكن أن تؤثر بها في هذه الأوضاع ، ذلك أن هذه

المتغيرات تدخل في إطار التصورات وهو الأمر الذي يضيف إلى لا موضوعية التوازن النووي بشكل أو آخـر (١٧) .

فإذا أضفنا إلى ذلك كله تأثير العوامل العاطفية والإنفعالية في السلوك الدولي ، لاتضح لنا مدى تعلم الاحتفاظ بهذا الردع المستقر ، إذ قد يدفع الإنفعال بالنوالة إلى الحرب رغم عدم وثوقها بإمكانية النصر .

## المصادر

- (١) راجع في ذلك :  
 Hans Morganthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 168 - 169.  
 Inis Claude, *Power and International Relations*, (Random House, New York, 1962), pp. 13 - 17.  
 Ernst Haas, *The Balance of Power: Concepts, Prescription and Propaganda*, in Olson & Sonderrmann, *Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 89 - 99.
- (٢)  
 Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., p. 114.  
 A.F.K. Organski, *World Politics*, op. cit., pp. 272 - 274.
- (٣)  
 Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 221-222.
- (٤) راجع في تقسيمات توازن القوى :  
 Van Dyke, op. cit., pp. 222 - 224.
- (٥) للحصول على مزيد من الامثلة يمكن الرجوع الى :  
 Lerche & Said, op. cit., pp. 114 - 115.  
 A.F.K. Organski, op. cit., pp. 273 - 274.  
 Martin Wight, *Power Politics*, in, Olson and Sonderrmann, op. cit., pp. 84 - 85.
- (٦) انظر  
 Morganthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 178 - 179.  
 Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., p. 117.
- (٧)  
 Morganthaus, op. cit., pp. 179 - 180.
- (٨)  
 Lerche & Said, op. cit., p. 118  
 Organski, op. cit., p. 275.
- (٩)  
 Morganthau, op. cit., pp. 180 - 181.  
 Lerche & Said, op. cit., pp. 118 - 119.
- (١٠)  
 Morganthau, op. cit., pp. 181 - 189.
- (١١)  
 Organski, op. cit., p. 276  
 Lerche, op. cit., pp. 117 - 118.  
 Martin Wight, op. cit., p. 88.
- (١٢)  
 Lerche, op. cit., p. 116 - 117.  
 A.F.K. Organski, op. cit., p. 277

(١٣) راجع في تقييم سياسات توازن القوى :

Inis Claude, *op. cit.*, pp. 51 - 86.

Organski, *op. cit.*, pp. 279 - 281.

Vernon Van Dyke, *op. cit.*, pp. 239 - 244.

(١٤)

Nicolas Spykmen, *America's Strategy in World Politics* (Harcourt, Brace and World, Inc., 1942), pp. 20 - 25.

*The Balance of Power as Policy*, in, Frederick Hartmann, *World in Crisis*, (Macmillan, New York, 1967), p. 174.

Morgenthau, *op. cit.*, pp. 205 - 210.

(١٥)

Organski, *op. cit.*, pp. 281 - 283.

Morgenthau, *op. cit.*, pp. 210 - 213.

Claude, *op. cit.*, pp. 40 - 51.

(١٦) للام بقومات توازن الرعب النووي راجع :

Lerche, *op. cit.*, pp. 188 - 191.

W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, *op. cit.*, pp. 69-87.

K.J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, pp. 352 - 357.

(١٧)

Glenn Snyder, *The Balance of Power and the Balance of Terror*, in, F. Hartmann, *World in Crisis*, *op. cit.*, pp. 182 - 184.

## توازن القوى في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Claude, Inis, *Power and International Relations*, op. cit., pp. 11 - 88.
- 2 - Hass, Ernst, *The Balance of Power*, in, *Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 89 - 89.
- 3 - Hertzmann, Frederick, *World in Crisis*, op. ca.
- 4 - Kaplan, Morton, *Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Systems*, (*The American Political Science Review*, Sept. 1957), pp. 684 - 695.
- 5 - Morgenthau, Hans, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 167 - 220.
- 6 - Olson, William, and Fred Sondermann, *Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 89 - 99.
- 7 - Organski, A.F.K., *World Politics*, op. cit., pp 272 - 338.
- 8 - Schleicher, Charles, *International Relations*, op. cit., pp. 365 - 372.
- 9 - Spykman, Nicholas, *America's Strategy in World Politics*, op. cit., pp. 20-25.
- 10 - Wight, Martin, *Power Politics*, in *Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 84 - 88.